النقد النحوي لقراءة ابن عامر الشامي
بين الإمام الطبري والنحاة

ذ لحسن رهمون
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس
طالب باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله ـ فاس
المملكة المغربية

الملخص:

هذه المشاركة / البحث تهدف إلى رصد بعض الآيات التي تمت تخطئة الإمام المقرئ ابن عامر فيها من لدن الإمام الطبري، وبيان موقف النحاة من هذه التخطئة.

وقد تم التركيز على أهم الظواهر اللغوية المشهورة بين المهتمين بدراسة النحو، وما يصلح أن يكون جوابا عن إشكال تخطئة أحد القراء السبعة، الذي هو ابن عامر الشامي.

ولأجل استكمال التصورات والمفاهيم، لتفضي على الفهم السليم والتصديقات، فقد مهدت للبحث بأهمية القراءات السبعة المتواترة، ومركزيتها في تقرير القواعد اللغوية، ثم أتبعت ذلك بنماذج تطبيقية، لأخلص إلى نتيجة هذه التخطئة وأثرها في توجيه آراء النحاة في المسائل اللغوية.

وختمت الدراسة بأهم النتائج.

الكلمات المفاتيح: النقد النحوي للقراءات القرآنية، قراءة ابن عامر الشامي، موقف الإمام الطبري من القراءات، الاحتجاج النحوي بالقراءات السبع، أثر القراءات في تقعيد النحو.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين. أما بعد:

فمما لا شك فيه أن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه من التحريف والتبديل والتغير، وقيض له صفوة من الناس، ونخبة من الخلق، وهم الصحابة الذين اصطفاهم الله لتلقي الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فحفظته قلوبهم، ووعته صدورهم، كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جاء من بعدهم من التابعين فأخذوا عن الصحابة، واعتنوا بحفظه وضبطه، ومعرفة وجوه قراءته، وهكذا كل جيل يأخذ عمن سبقه إلى زمن الأئمة الثقات الأعلام الذين تنسب لهم القراءات، وكلهم اعتمد في روايته على السبيل الوحيد الذي هو السماع والرواية، ثقة عن ثقة، جيلا عن جيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وبهذا يكون القرآن الكريم قد ميزه الله بما لم يكن لغيره من الكتب السماوية السابقة، حيث نقل بطريقة لم ينقل بها غيره، وهيأ له من النقلة من سيجوه بسياج متين، وابتكروا طرقا دقيقة لتعلمه وتعليمه، وابتدعوا منهجا متفردا لتحمله وأدائه، واعتنوا به عناية فائقة، فعدوا حروفه حرفا حرفا، وأحصوا كلماته، واهتموا برسمه وضبطه، وحفظوا قراءاته بوجوهها المتعددة، ورواياته بطرقها المختلفة.

وبهذا فإن نقل القرآن الكريم ليس للهوى فيه مدخل، وليس فيه للرأي نظر، وإنما السبيل الوحيد للنقل هو سماع اللاحق عن السابق، وأخذ الآخر عن الأول إلى يوم الناس هذا.

وقد جاء بعض العلماء من بعدهم، وبعد اشتهار القواعد المقررة في النحو، فاتهم أئمة القراءة والإقراء باللحن، ونسبهم إلى الخطأ، معتمدين في ذلك على ما هو مقرر عند إحدى المدارس النحوية ـ البصرة أو الكوفة ـ بسبب مخالفتها للمشهور من لسان العرب، وقد نسوا أن القرآن المنقول بالتواتر هو الحاكم على قواعد النحو لا العكس كما هو مقرر في أصول النحو، كما أن سبب هذه التخطئة ربما يرجع إلى الذهول عن مسألة النقل المتواتر في القرآن، واعتماد القراء على الرواية والسماع، فالقراءات القرآنية ليست نتاجا للقوم، وإنما هم مبلغون لما رووه، وناقلون لما سمعوه بالنقل المتواتر على المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وسأتحدث في هذا البحث عن جملة من هذه المآخذات عن الإمام ابن عامر الشامي، إسهاما مني في إثراء النقاش الدائر بين العلماء حول هذه المسألة، وتذكيرا بما خطته أنامل ساداتنا العلماء في مسألة تخطئة القراء، سيما من الإمام الطبري، ورد أئمة اللغة عليه.

وسأقتصر على آيتين من الآيات التي أنكروها على الإمام ابن عامر، وهما:

الآية الأولى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: آية 138]

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [سورة الكهف: آية 28]

وسأعتمد في دراسة الآيتين على المنهج الآتي:

أولا: ذكر قراءة الجمهور للآية، وقراءة ابن عامر لها.

ثانيا: تحديد الظاهر اللغوية التي وردت في الآية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثالثا: ذكر وجه النقد الموجه لهذه القراءة من الإمام الطبري.

رابعا: ذكر بعض النحاة والمفسرين الذين وافقوا الطبري على نقده.

خامسا: استعراض آراء المخالفين للطبري.

سادسا: خلاصات واستنتاجات.

واللهَ أسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل، والحمد لله رب العالمين.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تمهيد:

لقد اعتبر علماء النحو القرآن الكريم أهم أصولهم في تقرير القواعد وإرسائها؛ إذ إن الأصل الأول في ذلك هو السماع، وأقوى السماع وأعلاه هو القرآن الكريم بقراءاته المتواترة كلها، المنقولة جيلا عن جيل إلى أن وصلت إلينا. قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أو آحادا، أم شاذا.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى.

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة»[1].

وقد شنع الإمام ابن حزم على المنتقدين للقراءات، والطاعنين في الروايات المتواترات، من أئمة النحو واللغة؛ لمخالفتها لقواعدهم التي قرروها، وقوانينهن التي سنوها انطلاقا من كلام العرب. فقال: «ولا عجب أعجب ممن أوجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة والطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه لفظا في شعر أو نثر جملة في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاما فعل به مثل ذلك»[2].

ومن المسائل المختلف فيها بين النحاة، واعتبرت إحدى القراءات دليلا لأحد القولين وطعن الآخرون في القراءة المتواترة ما يأتي:

المسألة الأولى: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

اختلف نحاة البصرة والكوفة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلى قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد[3]، «والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما إلا على سبيل الضرورة»[4].

---

[1] الاقتراح في أصول النحو وجدله، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م، (ص68)

[2] الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، (3/ 107)

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513 - 577 هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ]، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2003 م، (2/ 352)

[4] ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م، (4/ 1842)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واستقبح هذا الفصلَ جماعةٌ من العلماء، واعتبروه لحنا قبيحا، ولا يجوز اللجوء إليه إلا للضرورة، قال ابن جني: «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير»[1].

بل صاغ ما يمكن اعتباره ضابطا في مثل هذا وغيره بقوله: «وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما»[2].

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف، والقسم ونحو ذلك.

قال ابن مالك في التسهيل: «الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: {هل أنتم تاركوا لي صاحبي}[3] وبقول بعض العرب: تركُ يوماً نفسِك وهواها، سعيٌ لها في رداها. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه»[4].

ويقول ابن هشام: «زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين[5] إلا في الشعر؛ والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة: إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله؛ كقراءة ابن عامر: "قتل أولادهم شركائهم"، وقول الشاعر:

فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ»[6].

---

[1] الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني [ت 392 هـ]، المحقق: محمد علي النجار [ت 1385 هـ]، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (2/ 406) وقال في موضع آخر: «والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه». الخصائص (2/ 397)

[2] الخصائص (2/ 392)

[3] رواه البخاري (5/ 12)

[4] شرح تسهيل الفوائد، للعلامة محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410 هـ – 1990 م) (3/ 276)

5 المتضايفان مصطلح يستعمل في علم المنطق، وهو عبارة عن أمرين وجوديين، يتوقف تعقل أحدهما على الآخر، ولا بد لوجود أحدهما من وجود الآخر، مثل الأبوة والبنوة، فلا يوصف الشخص بالأبوة إلا إذا كان له أبناء، كما أن كل ابن له أب.

وفي علم النحو كلما ذكر المضاف إلا وذكر المضاف إليه، ولا مضاف إلا بمضاف إليه.

[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت 761 هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، (3/ 151)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن الأدلة التي كانت مثار الخلاف بين اللغويين، وخطأ فيها بعضهم قراءة ابن عامر الشامي لها، قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ١٣٨﴾.

قال الطبري: «وقرأ ذلك بعض قرأة أهل الشام: (وكذلك زُين) بضم الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) بالرفع (أولادَهم) بالنصب، (شركائِهم) بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم. ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم.

وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح. وقد روى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه»[1].

وممن وافق الطبري في ذلك الزمخشري، حيث يقول: «وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، كما سمج ورد.

زج القلوص أبي مزاده [2]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء– لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم– لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[3].

وقد أطال ابن المنير رحمه الله النفَسَ في رد ما ذكره الزمخشري وطعنه في قراءة ابن عامر، مؤكدا أنها ليست من صنعه، وأنها رواية خلف عن سلف، جيلا عن جيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء. وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماه به، فانه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهاداً، لا نقلا وسماعا، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل

والبيت الأخير عجز بيت من الطويل، وصدره:

عَتَوا إذ أجبْناهم إلى السَّلم رأفةً ... ...

وهو من شواهد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م، (2/ 179)

1 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224 – 310 هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر – د عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م، (9/ 576)

(2) هذا عجز البيت من مجزوء البحر الكامل، وتمام البيت هو: فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

ورد هذا البيت في كل من: معاني القرآن للفراء (1/ 358)، والخصائص (2/ 406)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 180)

والشاهد فيه قوله: "زج القلوص أبي مزادة" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: "زج"، والمضاف إليه الذي هو قوله "أبي مزادة" بمفعول المضاف الذي هو قوله: "القلوص". شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 181)

3 تفسير الكشاف – ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشاف (2/ 70)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوبا، ... فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفعل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفاً عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم»[1].

وقال أبو حيان: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بقراءة الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم.

ولا التفات أيضًا لقول أبي على الفارسي: هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها (يعني ابن عامر) كان أولى، لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام، مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوا في الشعر»[2].

وقال ابن الجزري: «والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختيارًا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر.

ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت حد التواتر[3]. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة، وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى، إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك، مع أن قارئها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة، وفيها الملك، والمأتي إليها من أقطار في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين.

هذا الإمام القارئ، أعني ابن عامر مقلد في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها وإمامة جامعها الأعظم الجامع الأموي أحد عجائب الدنيا والوفود به من أقطار الأرض، لمحل الخلافة ودار الإمارة.

---

1 تفسير الكشاف – ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشاف (2/ 69)

2 البحر المحيط في التفسير (4/ 658)

3 «ولقد أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشر، وما وراء العشر لا يحكم بقراءتها، ولا تجوز القراءة بها في الصلاة ولا خارجها لفقدها أحد أركان القراءة الصحيحة وهي:

1 – موافقة الرسم العثماني. 2 – موافقة وجه من أوجه اللغة العربية. 3 – صحة سندها.

ولكن تجوز قراءتها ومعرفتها من باب الاستدلال بها لغة» البدور الزاهرة (1/18)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة. ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم، وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئًا من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف.

وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لنا شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر»[1].

قال ابن مالك في الخلاصة:

فصل مضاف شبه فعل ما نص*** مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا *** بأجنبي أو بنعت أو ندا

وفي الكافية بعد ان قرر جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، قال:

وحجتي قراءة ابن عامر *** وكم لها من عاضد وناصر

ويقول الطاهر بن عاشور: «وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيرا مما زيفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لا سيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر»[2].

الترجيح:

وبعد هذه الجولة مع الأئمة الفحول، يمكن أن أدلي بدلوي مع الدلاء، وأبرز ما عن لي أنه الصواب من خلال التأمل في حجج النحاة والمقرئين.

والذي يظهر أنه الحق الذي لا ينبغي العدول عنه هو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول دون أدنى حرج في ذلك، والأدلة على هذا:

أولا: أن القرآن الكريم بجميع قراءاته حجة في اللغة العربية، والقرآن حاكم على قواعد النحاة ومؤطر لها لا العكس.

وقد أجمع النحاة على أن السماع هو الأصل الأول من أصول النحو، وأنه لا يلجأ إلى القياس إلا عند انعدام السماع، وأول السماع وأقواه هو القرآن الكريم.

ثانيا: أن قراءة ابن عامر قراءة سبعية متواترة، نقلت خلفا عن سلف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا مدخل فيه للاجتهاد، ومسوغ فيه للرأي.

ثالثا: أن ابن عامر نفسه كان قبل فشو اللحن، وفي العصور التي يستدل بكلام الناس فيها، فكلامه حجة في نفسه على غيره، وهذا الملحظ أشار إلى أبو حيان بقوله: «فابن عامر عربي صريح كان موجودا قبل أن يوجد اللحن لأنه قرأ القرآن على

[1] النشر في القراءات العشر (2/ 263)

[2] تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير(1/61))

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عثمان بن عفان ونصر بن عاصم أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو»[1].

رابعا: أن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في مسألتنا هذه فضلة، وقد علم من تتبع اللغة واستقرائها أن الفصل بالفضلة بين المتضايفين سائغ، فما ورد عن العرب فهو سائغ بالنص، وما لم ينقل قد يسوغ بالقياس، بناء على ثبوت اللغة به، وهو ما عليه الجمهور.

خامسا: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه سائغ بالمركب، فقد نقل عن العرب قولهم: هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك، وإذا ساغ الفصل بالمركب فالفصل بالمفرد من باب أولى[2].

المسألة الثانية: إدخال الألف واللام على غُدْوة[3].

قال تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّٰلِمِينَ}

قال ابن الجزري: "(واختلفوا) في: بالغداة هنا والكهف فقرأ ابن عامر (بالغدوة) فيهما بضم الغين، وإسكان الدال واو بعدها، وقرأ الباقون بفتح الغين والدال وألف بعدها في الموضعين"[4].

ولفظ {غُدْوة} معرف في العربية بالعلمية على زمن معين، وهو ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس[5].

ونظرا لعلميتها أنكر بعض اللغويين دخول الالف واللام عليها؛ إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد. ومن الذين أنكروا قراءة ابن عامر الإمام الطبري حيث يقول: «وقد ذكر عن عبد الله بن عامر وأبي عبد الرحمن السلمي أنهما كانا يقرأانه: (بالغُدْوة والعشي). وذلك قراءة عند أهل العلم بالعربية مكروهة؛ لأن "غُدْوة" معرفة، ولا ألف ولا لام فيها، وإنما يعرف بالألف واللام ما لم يكن معرفة، فأما المعارف فلا تعرف بهما.

وبعد، فإن "غدوة" لا تضاف إلى شيء، وامتناعها من الإضافة دليل واضح على امتناع الألف واللام من الدخول عليها؛ لأن ما دخلته الألف واللام من الأسماء صلحت فيه الإضافة، وإنما تقول العرب: أتيتك غداة الجمعة. ولا تقول: أتيتك غدوة الجمعة.

والقراءة عندنا في ذلك ما عليه القَرَأَة في الأمصار، لا نستجيز غيرها؛ لإجماعها على ذلك، وللعلة التي بينا من جهة العربية»[6].

---

[1] البحر المحيط في التفسير (522/4)

[2] شرح الأشموني لألفية ابن مالك (2/ 190)

[3] اختلف النحويون في حرف التعريف في المعرف بأل، فقال الخليل المعرف هو أل كلها، وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن، وقد استدل الخليل على أن أداة التعريف هي " أل " برمتها، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكسرت، لان الاصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض، وليس هنا عارض يقتضي ضمها أو فتحها. وقد أشار ابن مالك إلى بعض ذلك بقوله:

أل حرف تعريف أو اللام فقط ** فنمط عرفت قل فيه النمط

[4] النشر في القراءات العشر(2/258)

[5] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة {غدا} (6/ 2444)

[6] تفسير الطبري (236/15)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وممن وافق الطبري في هذا الفراء حيث يقول: «والعرب لا تدخل الألف واللام في الغدوة لأنها معرفة بغير ألف ولام سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يعني غداة يومه. وذاك أنها كانت باردة ألا ترى أن العرب لا تضيفها فكذلك لا تدخلها الألف واللام.

إنما يقولون: أتيتك غَدَاة الخميس، ولا يقولون: غُدْوة الخميس. فهذا دليل على أنها معرفة»[1].

وللجمهور في توجيه قراءة ابن عامر طريقتان:

الطريقة الأولى: أن قراءة ابن عامر لغة صحيحة، ولا وجه لتخطئته لما تقدم ذكره وتقريره من أن القراء إنما هم نقلة لما رووه بأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وأن غدوة في كلام العرب تستعمل معرفة، كما تستعمل نكرة، وإذا كانت نكرة في لغة قوم ساغ دخول الألف واللام عليها، وبالتالي فلا لحن ولا خطأ في القراءة.

وقد ذكر ذلك سيبويه في الكتاب[2].

وأكد الجوهري ذلك، وقرر أن غدوة من الظروف المتمكنة، فما نون من هذا فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة[3].

الطريقة الثانية: أن هذه اللفظة "غُدْوة" وإن لم تكن مستعملة نكرة، فإن سنن كلام العرب أن يعرفوا المعرفة إذا اقتضى الأمر ذلك، ويؤول النحاة ذلك بأنهم ألحقوا بها ضربا من التنكير فصارت قابلة للتعريف، ومن ذلك

قال الزمخشري: «وقرئ: بالغدوة، وبالغداة أجود؛ لأن غدوة علم في أكثر الاستعمال، وإدخال اللام على تأويل التنكير كما قال:

...... والزّيد زيد المعارك[4]

ونحوه قليل في كلامهم»[5].

قال ابن عطية: «ووجه القراءة بذلك أنهم ألحقوها ضربا من التنكير إذ قالوا حيث غدوة يريدون الغدوات فحسن دخول الألف واللام كقولهم الفينة وفينة اسم معرف»[6].

---

1 معاني القرآن للفراء (2/ 139)

2 الكتاب لسيبويه (3/ 293)

3 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (6/ 2444)

4 البيت من البحر الطويل، وقائله هو الأخطل، والبيت كاملا هو:

وقدْ كانَ مِنهُمْ حَاجِبٌ وابنُ عَمِّهِ ... أَبُو جَندلٍ والزَّيدُ زَيْدُ المعارِكِ

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/ 134)، والشاهد من البيت هو أن زيداً معرف بالعلمية، ومع ذلك أدخل عليه أل، وفي المفصل في الموضع المحال عليه شواهد شعرية كثيرة من هذا القبيل.

5 تفسير الكشاف – ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشاف (2/ 717)

6 تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (3/ 512)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد أشار إلى الوجهين معاً العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، ورجح الطرقة الأولى، وهي اعتبار القراءة لغة من لغات العرب، فلا تحتاج إلى تأويل. فقال: «يعني أنّ أكثر في استعمال العرب له أن يستعمل علم جنس ممنوعا من الصرف، فلا تدخل عليه ألف ولام؛ لأنه لا يجتمع في كلمة تعريفان، وهذا هو أكثر.

لكن سيبويه والخليل ذكرا أن بعض العرب ينكرها فيقول: جاء زيد غدوةً بالتنوين، وعلى هذه اللغة خرجت هذه القراءة، وقد قال الرضي أنه يجوز استعمالها، كذلك اتفاقاً.

فقوله "على تأويل التنكير" جواب عن سؤال مقدر بأنه نكر كما ينكر العلم الشخصي في قولهم: حاتم طيء وزيد المعارك، إلا أن الجواب السابق أحسن دراية ورواية؛ لأنّ التنكير في العلم الشخصي ظاهر وأما في الجنسي ففيه خفاء لأنه شائع في أفراده قبل تنكير. فتنكيره إنما يتصوّر بترك حضوره في الذهن الفارق بينه وبين النكرة، وهو خفيّ»[1].

الترجيح:

وبناء على كل ما تقدم فإن قول من خطأ ابن عامر لا حجة له، ولا يلتفت إليه، ولا يعتد به؛ لاعتبارات متعددة، منها:

أولا: النقل المتواتر لقراءة ابن عامر، ولا عبرة بقول من انتقد المتواتر القطعي.

ثانيا: أنه نقل عن العرب استعمال غدوة نكرة، وعليه فلا إشكال في تعريفها بأل.

ثالثا: أن أل في النحو لا تدل دائما على التعريف، فقد تكون زائدة، وقد تدخل على الاسم ولا تؤثر فيه تعريفا، كما الشأن في أسماء العلم التي نقل عن العرب تعريفها بأل، مثل عباس والعباس، يزيد واليزيد، فضل والفضل، ونحو ذلك، وقد أشار ابن الك إلى بعض هذا بقوله في تعريف النكرة:

نَكِرَةٌ: قَابِلُ «أَلْ» مُؤَثِّرَا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

قال الأشموني: «واحترز بـ"مؤثرا" عما يدخله "أل" من الأعلام لضرورة أو لمح وصف، على ما سيأتي بيانه، فإنها لا تؤثر فيه تعريفا؛ فليس بنكرة.»[2].

وقوله:

وَبَعْضُ الَاعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

كَـ «الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ» ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

فهذه بعض أحوال مدخول أل، وهي قطعا لا تدل دائما على التعريف المعنوي وإن أكسبت اللفظ التعريف اللفظي.

---

[1] حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (6/ 94)

2 شرح الأشموني لألفية ابن مالك(85 /1)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من خلاصات واستنتاجات:

وفي نهاية هذه الورقة البحثية أسجل أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها، وهي:

أولا: أن الإمام ابن عامر من الرواة المتقنين، ومن خيار التابعين، ولا وجه للطعن في روايته لمخالفتها لمشهور القواعد النحوية.

ثانيا: أن القرآن الكريم بكل رواياته، وجميع طرقها أصل بنفسه في تقرير القواعد اللغوية، واستنباط القواعد النحوية، فالقواعد هي الخاضعة لروايات القرآن، وليس العكس.

ثالثا: أن كل ما انفرد به ابن عامر في قراءته له وجه صحيح من فصيح اللغة العربية، ولهذا فلا يرد ولا يوصف لا بضعف ولا بقلة ولا شذوذ.

رابعا: من بين أسباب الإنكار اقتصار بعض النحاة على الشائع من اللغات، والذائع من الروايات، والذهول عن اللغات المستعملة عند فصحاء العرب، رغم قلتها، والقلة لا تدل على عدم الصحة، وقد نص سيبويه على ذلك في الكتاب.

هذا والله أعلم، وهو أعلى وأحكم، ونسأله التوفيق والسداد والصواب في القول والعمل، والحمد الذي بنعمته تتم الصالحات.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513 - 577 هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت 1392 هـ]، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2003 م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت 761 هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، بعناية: صدقي محمد جميل العطار (جـ 1 و 10) - زهير جعيد (جـ 2 إلى 7) - عرفان العشا حسّونة (جـ 8 إلى 10)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عام النشر: 1420 هـ - 2000 م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224 - 310 هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - د عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوِي، الْمسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت 1069هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت.
- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني [ت 392 هـ]، المحقق: محمد علي النجار [ت 1385 هـ]، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.
- شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410 هـ - 1990 م).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.
- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت 538 هـ]، وبهامشه أربع حواشي، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة 1407 هـ - 1987 م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
- معاني القرآن، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار [ت 1385 هـ]- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/